على امتداد ثلاث أو أربع سنوات لجم شعار (الحرية والاستقلال) التيارات المساومة سواء العوائل والموظفون المحسوبون على الأردن أو تفرعات «لعم» أو «الحكومة الذاتية»، حيث أكدت نداءات «قوم» مراراً على (الحل الفلسطيني وعلى مؤتمر دولي كامل الصلاحيات ووضع الأراضي الفلسطينية تحت إشراف الأمم المتحدة مؤقتا وعلى الحرية والاستقلال).

حري الإشارة أن شامير حاول التجاوب مع أحد مطالب الانتفاضة: انتخاب البلديات، غير أننا رفضنا بقوة واعتبرناه التفافا وتحريفاً لمسارها، وقلنا نعم لانتخابات بعد وضع الأراضي الفلسطينية تحت إشراف دولي، كما أن سلطات الاحتلال ما كانت لتمانع في إحالة معظم الدوائر المدنية لأيد فلسطينية تماشيا مع مشروع بيغن عام ١٩٧٧، ولكن دون جلاء الاحتلال ووقف مصادرة الأراضي وتوسيع المستعمرات الاستيطانية...)[٦٨٣]

(اسمحوا لي أن أضيف إلى الإجابة السابقة مايلي:

علاوة على «قوم» ونداءاتها الموجهة التي كانت ضرورة سياسة لقيادة العملية النضالية، هذا لم يفهمه «البعض» الذي شبه أرقام نداءاتها بمقاسات الأحذية!! سيما أن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في بداياتها الأولى غير مبلورة سواء الحركة النقابية العمالية أو الحركة النسوية أو... بل الأغلبية الساحقة من الجمهرة غير مؤطرة، ناهيكم عن أن «المجتمع السياسي» هو القوة القائدة، وبالتالي يتعين «إعطاء القوس باريها» فاضطلعت القوى السياسية من خلال «قوم» واللجان الشعبية كأوسع ائتلاف نضالي وامتدادات الفصائل، بدورها التاريخي. ومنذ النداء الأول ١/٨/ دعت «قوم» اللجان الشعبية لتصعيد الانتفاضة وتقديم يد العون للأسر المحتاجة وتولي المهام الوظيفية من رعاية صحية وزراعية وتعليمية، كما تأسيس لجان إعلامية وعمالية وطالبية ومهنية ولجان تموينية ومرأة وحراسة ولجان تجارية... أوكل إليها في النداء الثالث تنفيذ قرار الامتناع عن دفع الضرائب.

هذه اللجان بتنوع أسمائها كانت أقرب لسلطة شعبية بديلة لسلطة الاحتلال، بل صدرت دعوة صريحة عن «قوم» لحل جهاز الشرطة المكون من نحو ١٢٠٠عنصر وأجهزة الإدارة المدنية المكونة من ٢٧ ألفا.

لقد سهرت اللجان الشعبية على صب الزيت على طاحونة الانتفاضة والاشتباك اليومي مع

---

٦٨٣) الانتفاضة، نشرة لمرة واحدة، ١٢/١٩٨٨/ ص١٨